عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية
ورقة تحليلية في السياق والغايات

معن طلاع
باحث سياسي

ملخص

يتسم الملف السوري الملتهب منذ أربعة أعوام ونيف بخصوصيات وحالات متفردة، فهو ملف دائمُ التعرض للمتغيرات التي طالما كانت ذات ارتدادات واضحة على التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية، والتي من شأنها التأثير في الصيغ والوظائف الأمنية في إقليم المشرق العربي، وفي ترتيب الفاعلين والأطراف في الملعب الإستراتيجي السوري، ولعلّ من أبرز تلك المتغيرات تمكّن تنظيم الدولة الإسلامية وتمدده في الجغرافية السورية، ومحاولة فرض صيغهِ السياسية والاجتماعية التي تعد نسفًا للموروث الثقافي والحضاري للشعب السوري، ومهددًا حقيقيًّا لمعادلات الأمن والقوة في المنطقة، وهذا الذي استدعى قيام تحالف دولي مكون من أكثر من 60 دولة، وهو تحالف ذو أدوار ومهمّات متنوعة ومتفاوتة يستهدف إضعاف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتحجيم قواته في سبيل هزيمته في نهاية المطاف، بالإضافة إلى كل التنظيمات السلفية الجهادية العابرة للحدود.

ويجدر بنا في هذا السياق تأكيد أن هذا التحالف لا يطرح غاياته انطلاقًا من القضية السورية التي غابت تمامًا عن نقاشات التحالف وآلياته وأهدافه، وإنما حصرها ضمن منظور مكافحة وتحجيم تنظيم الدولة الإسلامية وأخواته في بقع جغرافية في سورية، وذلك ضمن إستراتيجية يدعي واضعوها أنها متكاملة، تلاحق التطرف بالأدوات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية كافة ، فغياب الإرادة الدولية وغياب الأهداف الواضحة المعززة بآليات وأدوات فعلية سيسهم في تعميق الوضع السوري وتأزمه لعقود قادمة.

وبالنظر إلى سياق ظهور هذا التنظيم يمكن عَدُّ سياسات الإلغاء والتهميش المتبعة من قبل الأنظمة الحاكمة في العراق وسورية، والسيولة العارمة التي تجتاح المنطقة نتيجة الاستعصاءات التي منيت بها المسارات السياسية- شكلًا عاملًا محفزًا لتأجيج خطاب التطرف الذي أحسن استثمار الظرف المحلي والإقليمي والدولي، ولاسيّما التفاهمات الإقليمية والدولية التي

رؤية تركية
2015 - 14
179 - 165

لا تراعي مصالح الجهات التي يستهدفها الخطاب السياسي والديني للتنظيم، كالتفاهم الأمريكي والإيراني الآخذ بالنمو آنذاك، وبهذا الصدد لابد من ذكر أن إيران استطاعت منذ الوجود الأمريكي في العراق تغيير تموقعها الجيوسياسي في المشرق العربي، وامتلاك أدوات التأثير الفاعلة في هذا المسرح الإستراتيجي، بدءًا من غرب أفغانستان ومرورًا بالعراق وانتهاء بساحل المتوسط، وأفرز هذا التمكن الإيراني إلى إمعان حلفائها في تبني سياسات التهميش والإقصاء تجاه المكونات والقوى السنية المحلية، واستثمار بقايا تنظيم القاعدة في ممارسة غلو السلطة وشرعنة الاستبداد من بوابة مناهضة الإرهاب. حيث شكل التمدد الإيراني في المنطقة فرصة مناسبة لظهور تنظيم الدولة الإسلامية الذي اتكأ على مظلومية سنية متنامية في سورية والعراق، يشحذ بها خطابه الديني والإعلامي، واستغل التفضيلات الإستراتيجية لإدارة أوباما التي غيرت قواعد التحرك الأمريكي في المنطقة التي استغنت عن إستراتيجيات التدخل الصلب والإشراف المباشر ، واكتفت بتبنّي الإدارة من الخلف واتباع سبل التدخل غير المكلف.

أحدث إعلان التنظيم عن "الخلافة الإسلامية" تغيرًا عميقًا في الفهم الإقليمي والدولي للصراعات المحلية في المشرق العربي، فخفف من أهمية إنهاء معاناة المجتمع السوري الذي سُلبت حقوقه وكرامته من قبل سلطة أمعنت التفرد والاستئثار بالقرار السياسي الوطني، وبالموارد الاقتصادية المحلية، وعشّش اتباعها في مفاصل الدولة ومؤسساتها، وأصبح ينظر للصراع الدائر في سورية من زوايا مكافحة التطرف فقط، وأمّا التفاعلات والفعاليات الاجتماعية الثورية في سورية الآخذة بالنمو والتوجه نحو التحرر والشراكة والمساواة فقد خف وهجها، واستنزفت على ثلاث جبهات: نظام الأسد وتنظيم الدولة والحصار الدولي. كما أسست في اليوم العاشر من حزيران 2014 (يوم سقوط الموصل وانهيار الجيش العراقي) حسبة سياسية إقليمية ودولية جديدة، حيث دللت سيطرة التنظيم على أكثر من 200 ألف كيلومتر مربع في غرب العراق وشرق سورية

واقتراب تمدده من أربيل وبغداد، وانهيار الحدود السياسية بين سورية والعراق- على خطورة تنامي المهددات الأمنية ومحدودية سياسات الاحتواء. وأهم معطيات تغييرات هذه الحسبة هو استئناف تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الإقليمين والدوليين في المنطقة،

انطلاقًا مما ذُكر أعلاه ستناقش هذه الورقة إستراتيجية هذا التحالف الدولي في سورية، من حيث حدودها وأدواتها ومنهجها، كما ستفرد قسمها الثاني في سبيل تكوين فهم سياسي لغايات هذا التحالف، وقياس مدى مراعاته للقضية السورية، وتسلط هذه الورقة الضوء على المعطيات التي أفرزها هذا التحالف ومقدار إسهامها في حل الأزمة السورية، بالإضافة إلى أنها تفكك التطويعات السياسية المرافقة لعمليات التحالف باتجاه قوى إقليمية ومحلية، محللة: ما أسباب هذه التطويعات وما نتائجها؟ وستخلص الورقة إلى نتيجة موضوعية متسقة مع التفاعلات الاجتماعية في سورية، ولا تستقيم بدونها الغاية السياسية لهذا التحالف.

نهج التحالف الدولي في سورية: اختزال وتجاهل

يقف خلف المسوغات التي دفعت الرئيس أوباما إلى إعادة إقحام بلاده في المنطقة أسباب عدة، يتصل بعضها بسوء تقدير إدارته لعمق الأزمة المجتمعية في المشرق العربي وارتدادها على مصالح أمريكا فيه في حال لم تنل شعوب المنطقة مرادها، وتصل لطموحاتها السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدم الإلمام الكافي بغايات تنظيم الدولة، حيث سادت قناعة في واشنطن بأن نطاق عمل التنظيم محلي، يستهدف المجتمعات المحلية من دون أن يهدد مصالح الولايات المتحدة في المشرق العربي. وقد أقر الرئيس الأمريكي بعد أن بدأ التنظيم بالاستعداد لاجتياح أربيل (عاصمة إقليم كردستان أوثق حلفاء أمريكا في المنطقة) أن إدارته قلّلت من خطورة تنظيم الدولة، في حين أنها بالغت في تقدير قوة الجيش العراقي في التصدي له[1]، وتتعلق الأسباب الأخرى التي تقف خلف عودة النظام الأمريكي لانتهاج السياسات الصلبة هي أن تمدد التنظيم أخلّ بإدارة الأزمة السورية دوليًا، وحوّل سورية إلى مشهد تسيل فيه المهددات الأمنية لتصل إلى العالم. كما تعد خطورة تبعات تمكين سلطة التنظيم وتغلغلها في الطبقات الاجتماعية بالمنطقة، وعدم القدرة على الاستمرار بتوظيفه إقليميًا ودوليًا، بالإضافة إلى أن تهديد التنظيم تجارة موارد الطاقة في الخليج والمشرق العربي سبب أساس أجبر الولايات المتحدة الأمريكية على مراجعة سياساتها تجاه ملفات الصراع في المشرق العربي والانتقال من تموضعات الزهد إلى دوائر الإقحام والريّادة. وتُرتسم الخيارات الأمريكية وفق رؤية قائمة على الموازنة بين القوى المختلفة، وتوظيف هذا التوازن لخدمة أولوياتها المتداخلة والمتعارضة في التعامل مع ظاهرة تنظيم "الدولة". ويمكن إيجاز هذه الأولويات بالآتي(2):

- الحّد من تجذر حركة التنظيم، والعمل الجاد على تحجيمه وشل أدواته. ومنع أفراده من العودة إلى بلادهم، والاستمرار في نهج تطويقهم في الجغرافية المشرقية لتطالهم نار الحرب وتنهيهم.

• تعطيل قدرات جبهة النصرة ومجموعات "متطرفة" أخرى، وضمان تدمير هذه القوى تدميرًا تامًّا، ووقف التمويل، وتنفيذ عمليات تضبط الحدود لمنع تدفق المقاتلين، ومنع عودتهم إلى بلادهم الأصلية.

• استرجاع السيطرة على العراق، والإمساك بخيوطه بشكل أوثق، لأجل قيمته الذاتية على أنه بلد ذو موقع إستراتيجي ونفطي، ولأجل أمل الإمساك بالورقة الكردية بصفتها أداة ضغط على جميع اللاعبين في المنطقة.

• استخدام عقدة داعش– بادية الشام أداةً تفاوضية في شأن النووي الإيراني.

• توليف السلوك التركي بما يضمن دائرة المصالح الأمريكية.

• تطويع التحالفات الإقليمية المستعدة للتعاون في مجال مكافحة "الإرهاب"، وتوظيفه في سياق التحالف الدولي.

• ضرورة انخراط جميع المكونات المحلية في بلورة الخيارات السياسية الخاصة بالمنطقة، وبشكل يراعي الخصوصية المحلية، ويساعد في تهيئة مناخ سياسي يُصدّر إطارًا تتشارك فيه القوى الوطنية في محاربة التنظيم.

تستند الإستراتيجية التي أعلن عنها الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه الذي ألقاه من البيت الأبيض في واشنطن فجر يوم 9/ 11/ 2014 لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" في سورية والعراق إلى محورين أساسيين، هما: ضربات جوية ممنهجة، ودعم قوات "سنية" تقوم بمهمّات القتال البري، وفي سورية يمكن تكثيف النهج الدولي المتبع في سبيل تحجيم "الدولة" في ثلاثة أطر على الشكل الآتي: شن ضربات جوية ضد التنظيم في سوريا، وعدم السماح له بأي "ملاذ آمن، وتبادل المعلومات الاستخباراتية؛ سواء المتعلقة بهيكلية التنظيم أو بموارده المادية والبشرية، والعمل على تنسيق الجهود الدولية للحد من هجرة المقاتلين الأجانب. بالإضافة إلى عدم إمكانية الاعتماد على نظام الأسد، وادعاء وجوب تقوية المعارضة لمجابهة "المتطرفين"، مع الاستمرار في الحلول الدبلوماسية الضرورية من أجل حل الأزمة السورية.

إن اختزال التحالف الدولي القضية السورية في مسألة الإرهاب فقط، أفقد التحالف عنصر التأييد المجتمعي له، خاصة مع تكشف سياسات تطويع القوى المتصارعة وتوظيفها في معالجة الإرهاب والتي ستستمر لسنين بسبب تعقيد الواقع السياسي، ومحدودية المقدرة العسكرية والبشرية لتلك المنظمات. فإنهاء مصدر الخطر على الأمن والسلم الدوليين، ثم إعادة ترتيب المشرق العربي وفق مقاربات سياسية تخفّف تهديدات صراعاته الداخلية، وتحصرها في إطارها المحلي فقط من دون معالجة الأسباب الحقيقة الكامنة وراء ظهور هذه المجموعات العابرة للحدود– غيّب الأمل في الانفراج وفتح باب الصراع على مستويات أكثر حدة وأطول زمنًا، وطوره من صراع في سورية إلى صراع على سورية.

التطويع المكشوف: دليل ثغرات إستراتيجية

تكشفت منذ بدء العمل العسكري للتحالف الدولي ضد "الإرهاب" في الجغرافية

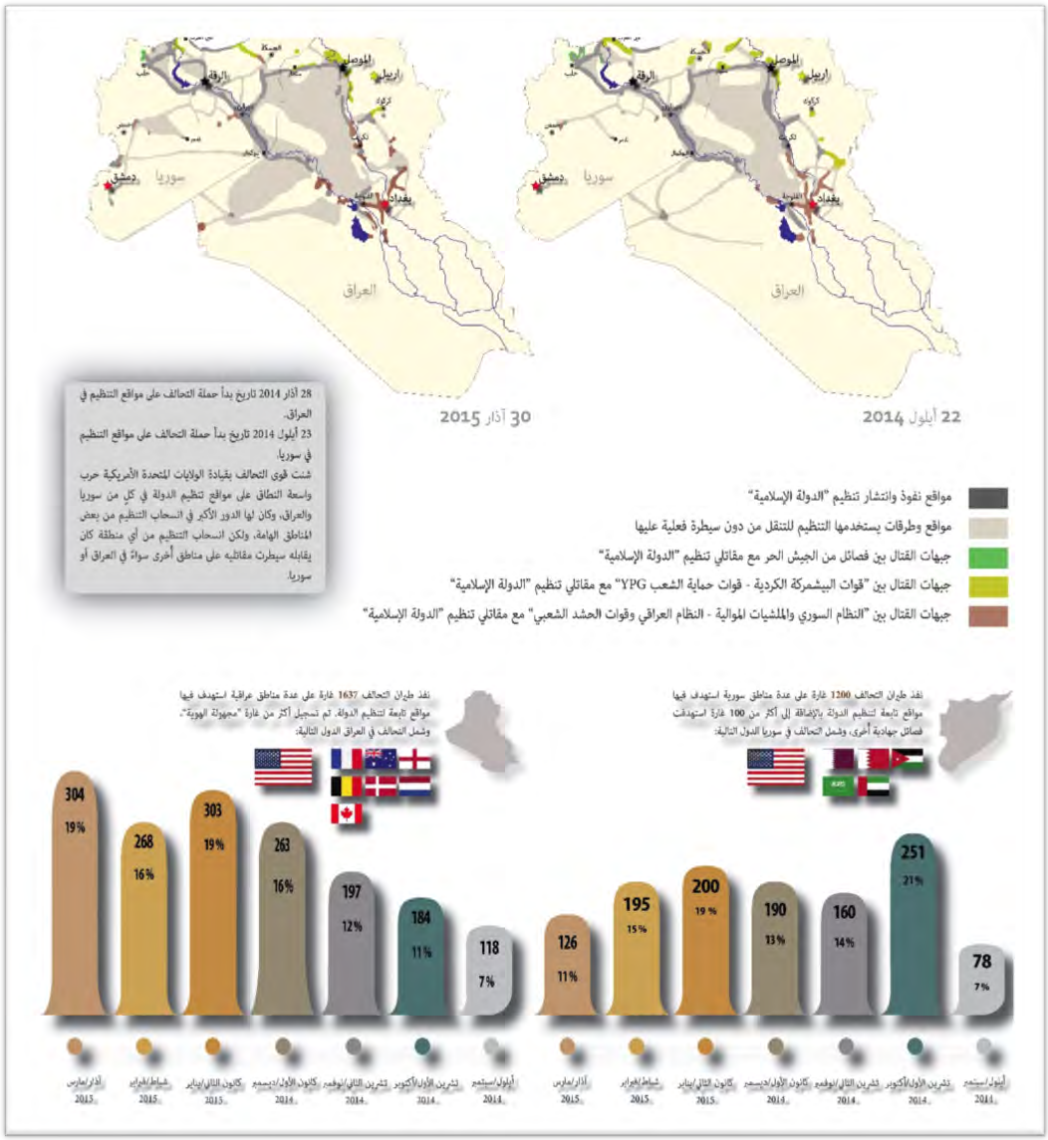

الشكل رقم (1) خريطة توضح مناطق النفوذ والسيطرة لتنظيم الدولة منذ بدء عمليات التحالف الدولي حتى 30/ 5/ 2015 إعداد فريق وحدة المعلومات في المنتدى السوري

السورية فجر يوم 23/ 9/ 2014 معطيات سياسية وعسكرية أسهمت في تعزيز تلك الأفكار التي تتحدث عن قصور الأدوات والأهداف التي تبناها التحالف، فالضربات الجوية المتبعة هي تكتيك لا يؤسس لغاية سياسية من الغايات المعلنة.

انظر الشكل رقم(1) أعلاه حيث تشير الجغرافية العسكرية إلى أن قدرات التنظيم ليست في حالة تدهور، وحتى المعلومات المعلنة من وزارة الدفاع الأمريكية ومعهد دراسات الحرب تشير إلى أن التدمير لا يطال سوى معدات ومبانٍ غير مهمّة قام التنظيم بإخلائها منذ فترة، أما المراكز المهمّة للتنظيم

فهي منحلّة في المراكز الحضرية، ومما يعنيه هذا صعوبة اغتيال قادة التنظيم، كما أبدى التنظيم قدرة على المناورة والصمود، وهذا يعود إلى ثلاثة أسباب، أولها طبيعة الفكر العسكري ذي الخبرة من الصف العسكري الأول في التنظيم، والثاني توقّع التنظيم التكتيكات الدولية التي تتسم بالنمطية خصوصًا في ظل ابتعاد الخيار البري، والثالث أن الخطاب السياسي والإعلامي للتحالف أسهم في تكوين مناخ وفّر للتنظيم عدة عوامل قوة أدّت إلى سكّون الجبهات الداخلية المتناحرة على أسس خلافات "عقدية".

كما لوحظ وبشكل واضح تباين في أداء التحالف بين العراق وسورية، ففي حين شهدت زخمًا وأدوارًا شبه متكاملة في العراق كانت مركزة على إبعاد التنظيم عن بعض الجيوب الإستراتيجية في سورية، الأمر الذي أسهم في تحسين خيارات الكر والفر لدى التنظيم، ومما عزز ذلك أيضًا عدم مقدرة دول التحالف في ظل عزوفهم عن القيام بالمهام البرية على إيجاد وكيل محلي أو إقليمي للحرب البرية، الأمر الذي بنى على أساسه تنظيم الدولة التكتيكات العسكرية التي تتكيف مع تلك الضربات، فيتبع التمويه تارة والخداع تارة، تزامنًا مع استمراره بتمتين جبهته الداخلية، وكشف الخروقات التي تعتريها.

تعكس العمليات الجوية للتحالف الدولي جملة من المؤشرات السياسية والعسكرية التي تؤسس لإخفاق الغايات وإن اتسمت المبررات بالبراغماتية والواقعية، فعدم التضارب بين خطط نظام دمشق العسكرية على المستوى الجوي وطلعات التحالف الدولي الجوية تعزز مفهوم التنسيق وإخطار المعلومات فيما بينهما، الأمر الذي يرجح حُسنَ استغلال نظام الأسد للمنجزات المحققة، ولاسيما عند تنامي التوقع بقيام التحالف الدولي بضرب كل أو معظم القوى العسكرية الجهادية السلفية بما فيها الوطنية. ولعل أعمق إشكاليات عمليات التحالف الدولي هو غياب القوى البرية التي تحصد نتائج التمشيط الجوي، فالولايات المتحدة لاتزال تبحث عن قوة إقليمية "سنية" ذات فاعلية وجدوى عسكرية تتضطلع بهذه المهمة من دون مراعاة مصالح هذه القوة ومطالبها، وتنحصر خياراتها ضمن دور تركي تخاف منه، ودور إيراني- أسدي تخشى عواقبه السياسية.

وتدفع الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الصدد بالدولة التركية للمشاركة في الغارات الجوية وفتح القواعد العسكرية على الأراضي التركية لقوات التحالف، بالإضافة إلى إرسال قوات برية من الحدود لقتال التنظيم، إلا أن التحديات الجيبولتيكية لتركيا (1200 كم حدود مشتركة مع سورية والعراق، وقربها من مناطق سيطرة التنظيم، والمعابر النظامية وغير النظامية، والقواعد العسكرية المهيأة لانطلاق العمليات)، جعلت تركيا تتبنى موقفًا حذرًا يضع نصب عينيه الأمن القومي التركي، وذلك لاعتبارات تتعلق بخشية تورط تركيا منفردة في الملف السوري، خاصة مع عدم وجود حلف دولي بري، ولقناعتها بأن إستراتيجية الولايات المتحدة في هذا الشأن غير متكاملة وجزئية. بالإضافة إلى أن المتغيرات الطارئة والمتعددة التي تعصف بالمشهد العسكري السوري تجعل

الولايات المتحدة الأمريكية مهيأة لكل الخيارات، ومن ضمنها التعامل مع النظام السوري، علاوة على قوات حزب العمال الكردستاني أو الاتحاد الديمقراطي الكردي. ومن ثَمّ لا يمكن لتركيا الولوج في تحالف لا يحدّد الغايات النهائية التي يجب أن تتقاطع مع الغايات التركية. وعليه اشترطت تركيا للموافقة على الدخول الكامل في التحالف ثلاثة شروط هي[3]:

- اعتماد حل شامل للوضع الأمني في العراق وسوريا.
- تأسيس منطقة عازلة آمنة في الطرف السوري، وإعلان حظر الطيران فيها.
- تحديد كل تفصيلات التعاون والتنسيق لدخول تركيا في التحالف، ويندرج تحت هذا تدريب المقاومة السورية "المعتدلة".

تدرك أنقرة أن تركيا تعيش حالة من الاستقرار النسبي، وتعمل جاهدة في تخفيف مفعول ارتدادات اشتعال المحيط العربي حولها، مما يجعلها أكثر تحفظًا وحذرًا من المشاركة في التحالف؛ لذا فإن الموقف التركي معتمد على طبيعة الحلول الدولية، فهي تؤيد أي عمل عسكري يحوي في طياته أجندة وأهدافًا واضحة تسهم في تحقيق الهدوء والاستقرار في جوارها العربي في نهاية المطاف، ولن تندفع في تبني مقاربة تستند إلى حلول مؤقتة، وهذا ما ذكره رئيس الحكومة التركية أحمد داود أوغلو، حيث قال: "إن الإستراتيجية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة تنظيم الدولة وحل الأزمة في المنطقة ضرورية، لكنها ليست كافية لتحقيق الاستقرار".

حاولت الولايات المتحدة خلال عمليات التحالف في سورية أن تركز على مناطق يسعى التنظيم للسيطرة عليها، وتمتاز جغرافيتها بالقدرة على تطويعها في غايات سياسية أخرى، كما حدث في معارك عين العرب" كوباني" ذات الأغلبية الكردية، التي بدأت قوات التنظيم هجومها على المدينة في 16 سبتمبر/ أيلول 2014. لقد وضعت هذه المعركة تركيا أمام حجم ضغوط كبيرة يدفعها للتدخل العسكري، فأحداث المعركة فرضت معطيات يتعارض فيها المبدأ الخارجي الذي تبنته أنقرة مع ضرورات الداخل التركي، حيث شهدت عدة مدن تركية تظاهرات ومواجهات عنيفة احتجاجًا على سياسات القيادة التركية إزاء المعركة الدائرة في عين العرب "كوباني"؛ كما هدد زعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" بنسف عملية السلام بين حزبه وأنقرة في حال حصول مجزرة في كوباني. وأمهل أوجلان الحكومة وقتًا لاتخاذ موقف واضح وصريح ضد حرب تنظيم الدولة على الشعب الكردي، وترافق كل ذلك مع تدفق غزير للاجئين الأكراد إلى الجنوب التركي. إلا أن حزمة الإجراءات التي اتبعتها حكومة أنقرة خففت من وطأة الاستغلال الأمريكي والضغط الشعبي، حيث أُقِرَ قرار تفويض الجيش التركي بالعمل خارج الحدود، وسهلت المساعدات الإنسانية، وسمحت لقوات البيشمركة ولبعض الفصائل الثورية السورية بالدخول لمؤازرة القوى المدافعة عن المدينة، ومارست الحكومة التركية ضبطًا سياسيًّا وعسكريًّا منع من تمادي شوكة المقاتلين الأكراد الموالين لحزب العمال الكردستاني. وفي الوقت نفسه

سـهّلت العمليـات العسـكرية التـي منعـت من سـقوط عين العرب بيـد التنظيم، كما أنها تجنّبـت المواجهة المبـاشرة مع تنظيـم الدولة. فبقيـت تركيـا عـلى موقفهـا القـاضي بوجود منطقـة عازلـة، ولا يمكن التدخـل في مكان وتـرك أماكـن أخـرى مماثلـة. وبشـكل عـام اتخذت تركيا جملة إجراءات، نذكر منها(4):

• إدراج التنظيم على لائحة الإرهاب منذ أكثر من عام. الأمر الذي يحسـم ادعاءات أن أنقرة غير جادة في محاربة الإرهاب

• قامـت الحكومـة التركيـة خـلال عام 2013 بــ41 عمليـة اسـتخباراتية وأمنيـة بنـاءً عـلى معلومـات جهـاز الاسـتخبارات التركيـة(MIT) ، وأجهزة الشرطة والدرك، وجـرى بموجبهـا اعتقـال وترحيـل 1100 مواطـن أوربي إلى بلدانهـم، بعـد أن كانـوا في الطريـق إلى سـوريا للانضـمام إلى تنظيـم "الدولة"، وقد توزع هؤلاء على عدد كبير من البلدان، ولاسـيّما ألمانيا، وبلجيكا، وفرنسـا، وهولندا.

• دعـت تركيا مـرارًا الجانب الغربي إلى التعاون في المجال الأمني والمعلوماتي إذا كان لديـه مـا يمكـن أن يفيـد في جهـود مكافحة الإرهـاب، ولاسـيّما أن الحـدود مـع العراق وسـوريا طويلة جدًّا، ومن الصعب مراقبتها بشكل فعال ودائم من دون تجهيزات حديثة، وتعاون استخباراتي.

• أعدت أنقرة قائمة بـــأسـماء 6 آلاف شـخص للمتابعـة في عـام 2014، خوفًا من انتقالهـم إلى سـوريا للانضـمام إلى تنظيـمات متطرفة.

دعـت تركيا مـرارًا الجانـب الغربي إلى التعاون في المجـال الأمني والمعلوماتي إذا كان لديـه ما يمكن أن يفيد في جهود مكافحة الإرهاب، ولاسـيّما أن الحدود مع العراق وسـوريا طويلة جدًّا، ومن الصعب مراقبتهـا بشـكل فعـال ودائـم مـن دون تجهيزات حديثة، وتعاون استخباراتي

لم تتـدارس الولايـات المتحـدة الـشروط التركية ومدى نجاعتهـا في تحجيم "الدولة"، وذلك لسـبب رئيس هو أن الرؤية الأمريكية للملـف السـوري تنحـصر بتقويـض تنظيم الدولـة الإسـلامية، وعدِّه مصـدر الإرهاب الوحيـد، متغافلـةً عـن القضيـة المجتمعيـة السـورية التـي تلقـي بظلالهـا عـلى الداخـل التركـي، ومتجـاوزة جرائم النظام السـوري الـذي أبـدى مرونة أمام متطلبـات ومصالح الولايـات المتحدة، كما تقتنـع إدارة أوباما أن متطلبـات أنقـرة الثلاثـة هـي لغايـات تركية مرتبطـة بطموحـات إقليميـة تتعـارض مـع توازنـات الملـف السـوري وترتيـب الأدوار الإقليمية فيه، بينما نجد أن رؤية تركيا أعمق، حيث إن استمرار الأسد في عمليات الإجرام بحـق المدنيـين من شـأنه أن يـؤدي إلى ولادة التطرف والإرهاب، وإن المشـكلة سـتتفاقم إذا لم يوضَع حد لنظام الأسد.

أمـا فيـما يتعلـق باسـتخدام القواعـد العسـكرية في تركيـا في عمليـات التحالـف

الـدولي، فـإن الولايات المتحدة تـدرك موقع تركيـا الجيواسـتراتيجي ودورهـا الحيوي في الإستراتيجيات الأمريكية انطلاقًا من قاعدة إنجرليـك الجويـة، وغيرهـا مـن القواعد في مراقبة التحركات العسكرية الروسية في البحر الأسـود غربًـا، وفي القوقاز، فضـلًا عن بحر قزويـن شرقًا. وفي سـبيل ذلك فـإن الطرفين -بغيـة التعـاون العسـكري المبـاشر الممهـد لتفاهمـات أوسـع تعكس مصالـح البلدين- اتفقـا على قيـام جهاز الاسـتخبارات التركية باختيار 2000 مقاتل من المعارضة السورية، وتوفـير معسـكر خـاص وآمن داخـل تركيا لتدريبهم، على أن يتم تشـكيل هيئة مشـتركة من الخبراء العسـكريين الأتراك والأمريكيين لتشرف عـلى تدريب هؤلاء المقاتلين، شريطة أن تتكفل أميركا بتوفير أسـلحتهم ومعداتهم الأخرى. ويعـد هذا الاتفاق مـؤشرًا إضافيًّا عـلى عـدم مشـاركة تركيـا في عمليـات برية إلا في أجـزاء محـدودة خاصـة، كـما يعـد هذا الاتفـاق مقدمة لمزيد مـن التفاهم، خاصة في فتح قاعدة إنجرليك العسكرية أمام طائرات التحالـف، ولكـن التعقيد لايـزال يتمثل فيما يبدو في التوافق على المنطقة العازلة.

نهج المواربة مع طموحات الأسد

حـرص نظام الأسـد منـذ ظهـور تنظيم "الدولـة" وتناميـه على توظيف إسـتراتيجية التنظيم بما يخدم ويرجح كفة الصراع المسـلح في سـوريا لصالحـه، وليعـزّز من خـلال تمدّد هـذا التنظيـم حكمه المحـلي، مسـتثمرًا صفة الإرهـاب، وهـو مـا تبنّاه الأسـد منـذ بداية الحـراك الثوري. ونجـد أن النظام السـوري امتنـع عـن قصـف مقـار "التنظيـم" في عدة مناطق حيوية في الشـمال والشرق السـوري، وأسـهم في بعض الأحيـان في ضرب كتائب الثـوار التـي كانت تحـارب التنظيـم، وتنازل عن عدة نقاط عسـكرية مهمّـة، كمطار الرقة واللواء 193... وغيرهما بتفاهمات مشبوهة. غـير أن تلك السياسـة التي اتبعها الأسـد في التعامـل مـع التنظيـم وتحركاتـه لم تضمن له بشكل رسمي دورًا في عمليات التحالف رغم تأييد وزارة الخارجية السورية لهذا التحالف، حيث صرحت الإدارة الأمريكية مرارًا بعدم جدوى وشرعية مشاركة النظام السوري. إلا أن النظـام ومنـذ انطلاق عمليـات التحالف يقـوم بـضرب تنظيـم "الدولة" بصورة شـبه يومية، وبخاصة في دير الزور والرقة، كتسويق لقبوله بالتطـوّع رغم عدم المشـاركة، فهو في المحصلة يسـتفيد مـن عمليـات التحالف في ضرب الخصوم العسـكريين كافـة لا التنظيم فحسـب، ولإدراكه بأن الولايات المتحدة لا ترى اعتدالًا في الصف العسكري المعارض.

وتطـرق أوبامـا إلى الشـأن السـوري في خطابـه الـذي ألقاه مـن البيت الأبيـض ليلة ذكرى مـرور ثلاث عشرة سـنة على أحداث 11 أيلـول 2001 لمواجهـة تنظيـم "الدولـة الإسـلامية" والذي عـرض فيه إسـتراتيجية بـلاده في مكافحـة الإرهـاب، وكان مليئًـا بالإشـارات المغرقـة في الشـعاراتية القابلـة للتأويـل، والمفتوحة للتكييف مـع المتغيرات المتوقـع حدوثهـا بخصـوص طـرفي الصراع ودورهمـا في محاربـة التنظيـمات "الإرهابية". وهـو أمرٌ مقصـود يدفع فكـرة تبنّـي موقف خاضع لتطور المفاوضـات النووية الإيرانية، ممـا عنى تراجع أولوية الملف السـوري. وهو ما يمكـن تلمّسـه في نقاط الخطـاب الموجهة للشأن السوري حيث ذكر فيه ما يلي:

• دعم معارضةٍ سوريةٍ "معتدلة"، لكن ليس فيه حتى الإشارة إلى التبنّي الكامل لحركة التحرير في سورية.

• حصر الخطاب المشكلة في مسألة تطرّف فئةٍ تحترف الإجرام، مما يعني أنّ المعالجة لن تكون شاملة، وليس فيها استحضار الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء صعود الظاهرة.

• الخطاب قطع بعدم تبنّي نظام الأسد، ولكن قراءة ما بين السطور لا تنفي إمكانية التنسيق معه.

• لم يتطرق الخطاب إلى ذكر إيران أو الميليشيات الشيعية ولا حتى إشارة وتضمينًا، وهذا يرجح بقاء الملف السوري عرضة للتجاذبات وأسواق التفاوض.

تستند إدارة أوباما إلى مبدأ التفاوض فقط لإنهاء الأزمة السورية، وتفصل بين القضية السورية وملف إرهاب التنظيمات العابرة للقارات، مع ضرورة التشديد على جميع الأطراف بإيلاء الأولوية لمكافحة تنظيم الدولة، وبالإجراءات التنفيذية لعمليات التحالف فإنها تؤسس لبداية التلاقي بين الخطابين الأمريكي والسوري، الأمر الذي يعتقده أوباما بأنه تمهيد لتسوية سياسية تحفظ استمرار نظام الأسد بصورة ما، ولكن وفق قواعد لعبة جديدة تعطي للمعارضة نصيبًا في الحكم.

ومن جانب آخر تسعى إيران للدخول في التحالف نظرًا لما سيشكله من مكاسب سياسية عدة يرتبط بعضها برغبة طهران في ترميم ما دمّره تنظيم "الدولة" في جسم الطموح الإيراني، خاصة بعد قضم هذا

التنظيم مساحات واسعة من العراق، الأمر الذي غير المشهد العراقي، ودفع طهران إلى لفظ المالكي حليف إيران الإستراتيجي، وإلى القبول النظري في المشاركة في إعادة بناء الجيش العراقي المبني على أسس طائفية، والذي تعرض لانتكاسة موجعة على يد تنظيم الدولة وبعض العشائر السنية، وعدم ترك أمريكا والدول العربية تستفرد بذلك، وتتعلق المكاسب الأخرى في تحسين عوامل قوة الحلفاء عبر تطويع معلوماتهم الأمنية التي يقدمونها لخدمة التحالف في سبيل نسف أطروحات إسقاط نظام الأسد، والإمساك بمزيد من الأوراق إذا حدثت مفاوضات تفضي إلى حكم انتقالي في سورية. كما يشكل التقاء مصالح إيران مع غايات العمليات العسكرية مناخًا ايجابيًّا ينعكس على سير العملية التفاوضية على الملف النووي.

وفقًا لما سبق يمكن الاستنتاج أن الموقف الأمريكي يتقصد الغموض والمواربة تجاه العروض الإيرانية والسورية، معتمدًا نهج الرفض الإعلامي وعدم الاعتراض الميداني. وهذا السلوك البراغماتي ذو الأفق الضيق من شأنه أن يزيد في حجم أوجه الصراع. إن توظيف النظام والأطراف "الشيعية" وامتداداته سيزيد التضارب في الرؤى والمصالح، وسيؤسس لعنوان ومستوى جديد في مستويات الصراع الملتهب بمنطقة المشرق العربي.

يزيد القلق الاجتماعي السوري بسلوك الإدارة الأمريكية التي قد تقودها براغماتيتها في معرض العوامل المتدافعة للتخلّي عن القضية السورية لحساب تحقيق سريع للتوازن الإقليمي والدولي. ومما يؤكد هذه التوقعات الانتكاسات التي تشهدها الأجسام السياسية والعسكرية المعارضة، واحتمال تحجيمها أو تخفيف مهامّها. حيث إن تجاوز الأسباب العميقة والاكتفاء بمعالجة النتائج الارتدادية مرشّح لأن يكون وصفة إخفاق. وفي ظل غياب إستراتيجية واضحة من قِبل التحالف

الموقف الأمريكي يتقصد الغموض والمواربة تجاه العروض الإيرانية والسورية، معتمدًا نهج الرفض الإعلامي وعدم الاعتراض الميداني. وهذا السلوك البراغماتي ذو الأفق الضيق من شأنه أن يزيد في حجم أوجه الصراع

الدولي حيال نظام الأسد سيبقى المشهد السوري مفتوحًا أمام النظام وإيران إلى خلط الأوراق، والترويج للشعارات القومية التي تدّعي الوقوف في وجه الاستعمار أملًا في ترميم شرعيته الساقطة.

ورغم التعويل الأمريكي على إستراتيجية الحل السياسي للأزمة السورية ودفعها جميع الفاعلين لتوفير مناخات التفاوض سواءً بالضغط على نظام دمشق أو محاصرة مؤسسات المعارضة سياسيًّا وماليًّا- فإن الداخل السوري سيبقى يرى أن الانتفاضة والاستمرار بها هي السبيل الوحيدة لتحقيق غاياته، خاصة عند تيقنه تعارض المصالح الإقليمية والدولية مع أهداف المجتمع السوري، وذلك لسببين:

1. الإغفال المقصود عن إرهاب النظام ووحشيته في التعامل مع حراك جمعي إصلاحي سعى إلى الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية وتحصين سورية من

أسباب الضعف والاستلاب والفساد، فلا يُتصوّر حدوث استقرار من دون زوال نظام الأسد.

2. الاستخفاف بالمصالح الكبرى للشعب السوري وتجاهل الاعتداء على ذاته الثقافية والحضارية.

نتيجة: تغييب الغايات المجتمعية يفي بإخفاق الإستراتيجية

على الرغم من التسليم سياسيًّا أنه لا يمكن لتنظيم "الدولة" أن ينجو من تدخل عسكري، إذ إنّ مروقه من المنظومة العالميّة مروق مواجهة واستعداء، وضربه بالحائط التوازنات الدولية أمرٌ لا يمكن ألا تردّ عليه المنظومة ردًّا ساحقًا، إلا أنّ ذلك لا يعني التسليم بنجاعة هذا الردّ ما دامت العبثية العنفيّة لتنظيم الدولة كانت نتيجة تراكمات سياسية متداخلة.

إن هذا التأطير المنقوص الذي يختزل الإشكال السوري في واحد من نواتجه الجانبية العارضة من شأنه أن يقود عن قصد أو غير قصد إلى ما يأتي[5]:

1. تحالف دولي لا نرى في أجندته أثرًا للإرادة الشعبية السورية، ويتجاهل قضية إنسانية عربية كبرى، هي قضية التحرّر من الاستبداد، ورغبة الشعوب في العيش مطمئنة وفق نمطها الثقافي الطبيعي بعيدًا عن الإكراهات.

2. التعامل مع التطورات الشاذة في المشهد السياسي والعسكري من دون تجفيف أسبابها المتمثّلة بالبعد الطائفي الذي أدخلته إيران وميلشياتها، والثورة المضادة لأنظمة الاستبداد التي رعتها أطراف إقليمية.

3. ومع الغفلة عن الأسباب العميقة للثورة، وفي ظل الشعار الفضفاض: "محاربة الإرهاب"- يمكن أن يُصبغ كل تنظيم عسكري أو رافض بصبغة التطرّف إذا لم يسلّم بجهود التحالف، برغم أن الإبهام يغمر خطتّها، ويجادل خبراؤه بعدم التأكّد من جدواها على هذا النحو. وربما تتعرّض بعض هذه الفصائل لاختلاجات داخلية ينتج عنها انضمام أعداد من قواعدها إلى تنظيم الدولة، أو اختيار الانعزال السالب الذي يحبط الجهود المدنية.

4. شرعنة خطاب القاعدة السياسي والديني، وذلك لسببين: تأكيد هذه العمليات سردية القاعدة عن عدوان "صليبي صفوي"، وعدم تعرّض التحالف للإرهاب الطائفي للأسد وحلفائه ضد المجتمع السوري (السنّي)، بالإضافة إلى عدم البتّ بوضع الميلشيات الشيعية التي ما زالت تجول في الأرض السورية، برغم صدور قرار مجلس الأمن رقم 2718 الذي يقتضي وقف تدفق المقاتلين الأجانب.

5. إن الإغراق في النهج البراغماتي الأمريكي الذي يكرس إيران "الشيعية" في المشرق العربي ذي الأغلبية "السنية" مقابل صفقات في المجال النووي ومجال مكافحة الإرهاب- سيزيد من شرعية الخطاب البغدادي والتأثير في بناء جيل قاعدي جديد.

إن اكتفاء التحالف بالهجمات الجوية، وعدم تبني إستراتيجية عسكرية تقوم على عناصر متنوعة، مثل الاشتباك على الأرض سيجعل من هذه الحرب تتسم بالعنف العبثي، فتنظيم الدولة يحسن من خساراته من

إن الإغراق في النهج البراغماتي الأمريكي الذي يكرس إيران "الشيعية" في المشرق العربي ذي الأغلبية "السنية" مقابل صفقات في المجال النووي ومجال مكافحة الإرهاب- سيزيد من شرعية الخطاب البغدادي والتأثير في بناء جيل قاعدي جديد

خلال تكتيك المراوغة والاستفادة من مرونة تحركه بين الجغرافيتين السورية والعراقية.

والسؤال الذي يفرض نفسه ضمن جملة الاستفسارات المتعلقة بمنهجية التحالف الدولي هو: هل التحالف بصيغه الحالية قادرٌ على تقويض عوامل قوة التنظيم؟ سواءً أكان ذلك على صعيد تصدير نفسه أنه المدافع عن الإسلام السُّني في مواجهة عمليات التهميش والإقصاء الذي تعرض ويتعرض له في الكثير من المناطق، الأمر الذي لايزال يزوده بمقاتلين وحاضنة شعبية سنية معقولة، أم على صعيد أساليب العنف المتبعة من قبل التنظيم الذي يبتغي بهذه الأساليب تحقيق الصدمة والرعب لإرهاب خصومه، ناهيك عن عدم سعي التحالف لضرب سبل التنظيم في الاكتفاء الذاتي من الأموال والآليات والمعدات والسلاح، فالغنائم التي حصل عليها من القوات العراقية بعد اجتياحه الموصل في العراق ومن الجيش السوري الحر بعد السيطرة على مخازنه في مدينة إعزاز، وما غنمه من الجيش السوري بعد السيطرة على مواقع الفرقة 17 واللواء 93 ومطار الطبقة العسكري أمّن له مخزونًا إستراتيجيًّا كبيرًا لن تجدي الطلعات الجوية وحدها بتدميره. ويبقى أن نذكر بهذا الصدد أن تجاهل التحالف قوة التنظيم الاقتصادية نتيجة تمكين سلطته على الأرض السورية، حيث يعدّ تنظيم الدولة من أغنى التنظيمات المسلحة في العالم، وتختلف التقديرات بشأن الإيرادات التي يستطيع أن يجنيها، إلا أنها تتراوح بين ثلاثة وخمسة ملايين دولار شهريًّا، وهي كافية لتمويله ذاتيًّا، كما تمكن التنظيم من السيطرة على العديد من حقول النفط في سوريا والعراق، بالإضافة إلى سيطرته على العديد من صوامع الحبوب وبحيرات الأسماك شمال بابل[6].

وبناء على ذلك وفيما يخصّ محاربة التنظيم في سورية فإن خيار السير باتجاه تعزيز الفاعليات السياسية والمعالجات الشاملة التي تفضي إلى دولة سورية جديدة، والقائم على ضرورة رحيل رأس النظام- سيشكل مناخًا يرجّح لغة السياسة على الاقتتال، وقيام سلطة وطنية تشاركية تحافظ على ما بقي من بنى الدولة، وتضمن تحقيق العدالة الانتقالية. وسيوفر هذا الخيار مناخًا سياسيًّا جاذبًا بالمعنى الاجتماعي لكل الأطياف المتعبة (وهم الأغلبية) من التجاذبات الإقليمية، وينهي إخضاع قطاعات الدولة وبُناها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للاستقطاب الإقليمي والدولي، ويمتن جبهة المجتمع الداخلية الأصيلة، وبهذا يتقاطع الخيار السياسي مع المتطلبات المجتمعية، ومن ثَمّ يقلص تأثير أي جهة وتنظيم راديكالي وينحسر.

المصادر والمراجع:

1- مروان قبلان، صعود تنظيم الدولة الإسلامية

وتحوّلات النظام الإقليمي في المشرق العربي، مجلة سياسات عربية، العدد رقم 12، كانون الثاني/ يناير 2015.

2- خارطة الخيارات الأمريكية تجاه محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ورقة تحليلية صادرة عن مسار السياسة والعلاقات الدولية في مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 9/ أيلول/ سبتمبر 2014.

3- محمد زاهد غول، نجاح السياسة التركية اتجاه التحالف الدولي، صحيفة شؤون خليجية، 21/ 2/ 2015، الرابط الإلكتروني: http:// alkhaleejaffairs.org /c-13755

4- علي حسن باكير، محددات السياسة التركية إزاء التحالف الدولي، مجلة السياسة الدولية، 24/ 2/ 2025، الرابط الإلكتروني: http: //rawabetcenter. com /archives /4282

5- التحالف ضد الإرهاب والتدخل العسكري: استنتاجات سياسية أولية، تقدير موقف صادر عن مسار السياسة والعلاقات الدولية في مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 26/ أيلول/ سبتمبر 2014.

6- إستراتيجية التحالف في مواجهة تنظيم (داعش).. ضرب لا يفضي إلى الموت!! ملف خاص من إعداد صحيفة شؤون خليجية، 9/ 3/ 2015.

The International Coalition Operations Against ISIS In Syria: Analytical Paper On Context And Objectives

Ma'n Tallaa'

The Syrian issue now burning for more than 4 years is characterized by peculiarities and unique cases. It is consistently vulnerable to variables that always had distinctive repercussions on the local regional and international interactions. This will impact the security forms and functions in the Levant and it will impact the order of actors and parties in the Syrian strategic field. Perhaps one of the most prominent among these variables is the expanding and aggravating of ISIS in the Syrian geography as it attempts to impose political and social criteria that blow up the cultural and civilizational heritage of the Syrian people. ISIS also threatens the security and power balance in the region which led to an international coalition of more than 60 countries with diverse and varying roles and tasks that aim to weaken the ISIS and scaling down its forces in order to defeat them at the end in addition to all the cross-border Salafist jihadist organizations.

In this context it is worthwhile to emphasize that this alliance does not have any goals concerning the Syrian issue that is entirely absent in the Alliance's debates mechanisms and goals. Its goals are confined to the perspective of combating and reducing the ISIS and the like in certain geographic areas in Syria as a part of a strategy claimed by planners to be integrated to fight extremism with all possible legal economic social political and military tools. Lack of international will and lack of clear objectives supported by effective mechanisms and tools will contribute to the deepening and worsening situation in Syria for decades to come.

Given the context of the emergence of this organization it can be said that policies of cancellation and marginalization followed by the ruling regimes in Iraq and Syria as well as the overwhelming liquidity that is sweeping the region as a result of failures of political tracks is considered a catalyst for fueling extremist discourse that has utilized investing in the local regional and international situation especially regional and international understandings that does not take into account the interests of the parties targeted by the political and religious discourse of the organization such as the growing American and Iranian understanding then.